

مركز "شمس" يرحب بقرار الرئيس بتشديد العقوبات في قانون الأسلحة النارية والذخائر ويطالب بالبناء عليه واستكمالها

الخميس 2020/9/3

رام الله : تلقى مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بارتياح كبير القرار بقانون الصادر عن الرئيس محمود عباس والذي تم بموجبه تعديل قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (2) لعام 1998 سعياً لتخليط العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية المفروضة على الجرائم المتعلقة بحيازة واستعمال الأسلحة النارية والاتجار بها وتصنيعها وتهريبها بصورة مخالفة للقانون .

وإذ يؤكد مركز "شمس" على موقفه المبدئي المتحفظ على اللجوء إلى المادة (43) من القانون الأساسي المعدل لعام 2003 والتي تتيح للرئيس حق التشريع في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، مكررين مطالباتنا بعقد انتخابات عامة تعيد للبرلمان صاحب الحق التشريعي الدستوري الأصيل مهامه والخروج من هذا الوضع الاستثنائي، إلا أننا نرى في هذه الخطوة حالة ضرورة لا تحتمل التأخير. مكررين تعازينا لعائلات الضحايا الذين سقطوا نتيجة فوضى السلاح التي حولت المناسبات السعيدة بما فيها الأعراس إلى مآتم، الأمر الذي أثار حزن وغضب واسع في الشارع الفلسطيني .

وقال مركز "شمس" أنه يرى في هذه الخطوة استجابة مهمة لمطالبات مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الإنسان المنكرة بتعديل تشريعات العقوبات والجزاء الفلسطينية، تحقيقاً للردعين الخاص والعام بما يساهم في محاربة الجريمة ووضع حد لها، وتتويجاً للجهود المدنية الجماعية الهادفة إلى تعزيز صيانة واحترام حقوق الإنسان التي أهمها الحق في الحياة، وتعزيز مبدأ سيادة القانون ورؤية نحو الدولة المدنية .

وشدد مركز "شمس" على أن ظاهرة انتشار السلاح مظهر جزئي من واقع كلي هو تداعي السلم الأهلي في كل محافظات الوطن، وهو ما يدعونا إلى التأكيد على أن الحل لا ينبغي أن تكون مجترأة بل شمولية بما يضمن تحقيقها لغاياتها وأهدافها، إذ يبدأ الحل من إستراتيجية وطنية عبر قطاعية شاملة لحماية السلم الأهلي والتماسك المجتمعي تشمل عدة مرتكزات هي: تعزيز اللجوء المجتمعي للوسائل البديلة لحل النزاعات وتشكيل لجان محلية للسلم الأهلي. ومعالجة القصور القانوني في تشريعات العقوبات. وإصلاح القضاء النظامي، بما يجعله سريع وشفاف وناجز وعادل وبعيد عن شبهات الفساد. ومحاربة البنى والثقافة العشائرية وما تنتجه من ثقافة تستهل ارتكاب الجريمة. وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية، وعدم الاكتفاء بالحل الأمني في التعامل مع الجريمة. وتطوير سياسة أمنية شاملة ومتكاملة وحديثة تنطلق وتُبنى من: دور المؤسسة الأمنية في حماية المواطنين من أي عدوان خارجي، حماية حقوق الإنسان واحترام الحريات والحفاظ على الممارسة الديمقراطية، الترفع عن التجاذبات السياسية، إنفاذ القانون وفقاً للاتفاقيات الدولية والمعايير الفضلى، حماية القانون الأساسي (الدستور) والمؤسسات الدستورية، الحفاظ على السلم الأهلي، ومراعاة الشفافية ومتطلبات النزاهة ونظم الرقابة والمساءلة في عمل المكونات الأمنية. محاربة خطابات الكراهية والتحريض وبالذات عبر المنصات الرقمية والإعلام.

## مركز "شمس" يرحب بقرار الرئيس بتشديد العقوبات في قانون الأسلحة النارية والذخائر ويطالب بالبناء عليه واستكماله

التاريخ: 03 سبتمبر 2020 | في: مواقف

شارك 0 0 0 0 0 0



رام الله : تلقى مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بارتياح كبير الفرار بقانون الصادر عن الرئيس محمود عباس والذي تم بموجبه تعديل قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (2) لعام 1998 سعياً لتقليص العقوبات المسالمة للحرية والغرامات المالية المفروضة على الجرائم المتعلقة بحيازة واستعمال الأسلحة النارية والاتجار بها وتصنيعها ونهريتها بصورة متألفة للقانون.

وإذ يؤكد مركز "شمس" على موقفه المبدئي المتحفظ على اللجوء إلى المادة (43) من القانون الأساسي المعدل لعام 2003 والتي تتيح للرئيس حق التشريع في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، مكررين مطالباتنا بعقد انتخابات عامة تعيد للبرلمان صاحب الحق التشريعي الدستوري الأصل مهامه والتخروج من هذا الوضع الاستثنائي، إلا أننا نرى في هذه الخطوة حالة ضرورة لا تتحمل التأخير. مكررين تعازينا لعائلات الضحايا الذين سقطوا نتيجة فوضى السلاح التي حولت المناسبات السعيدة بما فيها الأعراس إلى مأتم، الأمر الذي أثار حزب وغضب واسع في الشارع الفلسطيني.

وقال مركز "شمس" أنه يرى في هذه الخطوة استجابة مهمة لمطالبات مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الإنسان المتكررة بتعديل تشريعات العقوبات والجزاء الفلسطينية، تحقيقاً للردع الخاص العام بما يساهم في محاربة الجريمة ووضع حد لها، وتوثيقاً للجهود المدنية الجماعية الهادفة إلى تعزيز صيانة واحترام حقوق الإنسان التي أهمها الحق في الحياة، وتعزيز مبدأ سيادة القانون ورؤية نحو الدولة المدنية.

وشدد مركز "شمس" على أن ظاهرة انتشار السلاح مطور جزئي من واقع كفاي هو نداعي السلم الأهلي في كل محافظات الوطن، وهو ما يدعو إلى التأكيد على أن الحل لا ينبغي أن تكون مختزاة بل شمولية بما يضمن تخفيفها لعاباتها وأهدافها، إذ يبدأ الحل من إستراتيجية وطنية عبر قطاعية شاملة لحماية السلم الأهلي والتماسك المجتمعي تشمل عدة مرتكزات هي: تعزيز اللجوء المجتمعي للوسائل البديلة لحل النزاعات وتشكيل لجان محلية للسلم الأهلي، ومعالجة القصور القانوني في تشريعات العقوبات، وإصلاح القضاء النظامي، بما يحمله سريع وشفاف وناجز وعادل وبعيد عن شبهات الفساد، ومحاربة البنى والنفقة العشوائية وما تنتج من ثقافة تستهل ارتكاب الجريمة، وتبدي سياسات اقتصادية واجتماعية، وعدم الاكتفاء بالحل الأمني في التعامل مع الجريمة، وتطوير سياسة أمنية شاملة ومتكاملة وحديثة تطلق وتبنى من: دور المؤسسة الأمنية في حماية المواطنين من أي عدوان خارجي، حماية حقوق الإنسان واحترام الحريات والحفاظ على الممارسة الديمقراطية، الترفع عن التعاذبات السياسية، إنفاذ القانون وفقاً للاتفاقيات الدولية والمعايير المصلى، حماية القانون الأساسي (الدستور) والمؤسسات الدستورية، الحفاظ على السلم الأهلي، ومراعاة الشفافية ومتطلبات النزاهة ونظم الرقابة والمساءلة في عمل المكونات الأمنية. محاربة خطابات الكراهية والتخريض وبالذات عبر المنصات الرقمية والإعلام.

<http://pngoportal.org/news/22030.html>